ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (10)، عدد (01)، 2024، ص: 095-116

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور المصارف الاسلامية الجزائرية في استقطاب الاموال خارج القطاع المصرفي

The role of Algerian Islamic banks in attracting funds outside the banking sector

فؤاد محفوظي، MAHFOUDI FOUAD [1*]، mahfoudif@yahoo.fr

[1] أستاذ محاضرأ، مخبر بحث سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، جامعة زيان عاشور (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/01/11 **تاريخ القبول:** 2024/02/14 **تاريخ النشر:** 2024/05/21

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في جذب الاموال خارج القطاع المصرفي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال التعرف على المفاهيم العامة النوافذ الاسلامية ودراسة لمختلفة الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتنظيم الصيرفة الاسلامية.

وقد إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع وقد توصلنا إلى أن النوافذ الاسلامية ساعدت في استقطاب فئات جديدة من المجتمع والمصارف الإسلامية في الجزائر تسعى إلى التعاون مع مؤسسات مالية دولية ومصارف إسلامية في دول أخرى لتعزيز التدفقات المالية وتبادل الخبرات وساهمت هذه النوافذ في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية

البنوك الاسلامية، الكتلة النقدية، التسرب النقدي

تصنيف JEL: E40 ؛ E51

Abstract

This study aims to know the extent to which Islamic windows contribute to attracting money outside the banking sector, studying the case of the National Bank of Algeria, through identifying the general concepts of Islamic windows and studying the various systems and legislation related to the organization of Islamic banking.

In our study, we relied on the descriptive and analytical approach in addressing the problem of the subject, and we concluded that Islamic windows helped attract new segments of society and Islamic banks in Algeria seek to cooperate with international financial institutions and Islamic banks in other countries to enhance financial flows and exchange experiences. These windows contributed to The gradual shift towards Islamic banking in Algeria.

Keywords

Islamic banks, money supply, money leakage

JEL Classification Codes : E40 ; E51

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: mahfoudif@yahoo.fr

I. مقدمة:

يعتبر التسرب النقدي من المشاكل التي تعاني منه الدول وخاصة النامية منها ولذلك فهي تعمل على ايجاد حلول فعالة للحد من تسرب الاموال خارج القطاع المصرفي.

والجزائر احدى هذه الدول، حيث انتهجت عدة حلول لاستقطاب تلك الاموال ومن بين هذه الحلول التوجه نحو فتح النوافذ الاسلامية وذلك نظرا لنمو حجم السوق المصرفية الاسلامية وتزايد الطلب على منتجات المالية الاسلامية من طرف فئات المجتمع المختلفة والمتعددة وهذا ما اتاح لها الوصول لفئات من المجتمع التي كانت تمتنع عن التعاملات المصرفية نظرا لطبيعتها الربوية.

وبالنظر لطبيعة المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية إتجهت الدولة إلى فتح نوافذ إسلامية في بنوك التقليدية محاولة منها إلى جذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

إشكالية البحث:

الى اي مدى ساهمت البنوك الاسلامية في الجزائر في جذب الأموال من خارج القطاع المصرفي؟

أسئلة البحث:

- ما المقصود بالبنوك الاسلامية وما هي أهدافها ؟
- ماهي أسباب التي دفعت الى فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية؟
- ماهو واقع عمل النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- تساهم البنوك الاسلامية في توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للمصرف؛
- تساهم النوافذ الاسلامية في استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية؛
- تعتبر النوافذ الاسلامية كمدخل إستراتيجي لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا جوهريا والمتمثل في دور النوافذ الإسلامية في جذب الاموال خارج القطاع المصرفي والمساهمة في النهوض بالقطاع المالي والمصرفي وإدماج كافة شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي بالإضافة إلي حماية حقوقهم ماليا.

أهداف البحث:

- معرفة المفاهيم المختلفة بالبنوك الاسلامية وأهدافها.
- دراسة القوانين المشرعة للعمل المصرفي الاسلامي
- ابراز العلاقة بين النوافذ الاسلامية والبنوك التقليدية

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة إعتمدنا على منهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث :

- **استعملنا المنهج الوصفي** : لتكوين إطار نظري لدراسة من خلال جمع المعلومات و البيانات عن الأدبيات النظرية للبنوك الإسلامية والتشريعات المنظمة لها.
- **استعملنا المنهج التحليلي** : لتحليل ودراسة منتجات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري

هيكل البحث

- ماهية البنوك الاسلامية
- الاطار العام للكتلة النقدية والتسرب النقدي
- البنوك الاسلامية الجزائرية ودورها في جذب الاموال خارج المنظومة المصرفية

II.الادبيات النظرية للبنوك الاسلامية

1. مفهوم البنوك الاسلامية

تعريف1: البنك الإسلامي يُعَدُّ مؤسسة مالية تتخذ من أسس الشريعة الإسلامية مرجعاً لعملياتها، حيث تسعى جاهدة لاستقطاب الموارد المالية من أفراد المجتمع، وتوظيفها بطريقة فعّالة تعزز نموها وتحقيق أقصى استفادة، وذلك وفقًا للضوابط الشرعية المُستَقَرَّة. يتركز تحرك البنك على خدمة شعوب الأمة، حيث يسعى جاهدًا إلى دعم التنمية الاقتصادية وتحفيزها. (عبدالحميد، 2014)

تعريف2: تهدف المؤسسة إلى خدمة مجتمعها الإسلامي بشكل شامل، سواء داخليًا في بلدها أو خارجيًا. تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف اقتصادية تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتسهم في تعزيز التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات التي تخدمها. (ارشيد، 2007).

تعريف3: مؤسسة مالية مصرفية، تقوم بالوساطة المالية وتلتزم في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق الربح وخدمة المجتمع. (الطيب، 2014)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان المصارف الاسلامية:

2. خصائص البنوك الاسلامية: (هوارية و بطاهر، 2012)

- يضمن البنك الإسلامي عدم تحقيق أرباحه من خلال الربا ويتجنب أي نشاط يتعارض مع القواعد والأحكام الشرعية. يتم التركيز على تقديم خدمات مالية تتماشى تمامًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- يتم اختيار القيادات والموظفين بعناية لضمان فهمهم العميق للأحكام الشرعية وقدرتهم على تنفيذها في جميع جوانب الأعمال المصرفية.
- يتم تعزيز قيم الصراحة والصدق والشفافية في جميع المعاملات المصرفية، حيث يُبين للعملاء بشفافية كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على استثماراتهم.
- يسعى البنك إلى تعزيز الوعي الادخاري بين العملاء، ويشجع على استثمار الأموال بشكل فعّال في مشروعات ذات جدوى اقتصادية ومتوافقة مع الشريعة.
- يتم التحكم في محفظة الاستثمار لضمان توازنها وتوجيهها وفقًا للقيم والأولويات الإسلامية.
- يلتزم البنك بأداء الزكاة المفروضة شرعًا على كافة الأموال والمعاملات ونتائج الأعمال.

- تتخذ المؤسسة إجراءات للتحكم في تأثيرها المباشر فيما يتعلق بتضخم النقد، مما يساهم في الاستقرار المالي والاقتصادي.

باختصار، تتعامل المؤسسة المصرفية الإسلامية بكفاءة وشفافية وبمراعاة للقيم والأحكام الشرعية، بهدف تحقيق الربح بشكل متوازن وتنمية مستدامة تخدم المجتمع وتعزز الاقتصاد.المساهمة في احياء و نشر فقه المعاملات؛

3. اهداف البنوك الاسلامية (ارشيد، 2007، الصفحات 21-22)

أ. **تحقيق الربح:** وهو أهم الأهداف قاطبة، وبدونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء؛ بل ولن تحقق أهدافها الأخرى، والربح لا يهم ف حملة الأسهم باعتبار أن الربح يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص؛ بل يهم الربح المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم، بالإضافة إلى أن ربح المصرف يهم المجتمع ككل؛ لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود المصرف، واستمرار خدماته وتدعيمه للمجتمع الذي يوجد فيه .

ب. **تحقيق الأمان:** يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان، والبعد عن المخاطر، وذلك بمحاولة اتباع سياسة التنويع في توظيفاته، وهذا الهدف لا الهدف السابق، ومهمة المصرف هي تحقيق التوازن بين الهدفين

عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس اختيار المصرف مشروعات الاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة

ت. **تحقيق النمو:** يعتبر ذا الهذف من اهم اهداف المصرف الاسلامي، ويقصد به نمو الموارد الذاتية للمصرف المتمثلة في رأسمال، والأرباح المحتجزة، والاحتياطات، وكذلك مو الموارد لخارجية المتمثلة فيالودائع بمختلف انواعها.

4. مصادر التمويل في البنوك الاسلامية:

أ.مصادر داخلية: (فيشوش، 2020)

- **رأس المال:** إن رأس المال المدفوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته فضلا عن تضاؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف ويعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الرأسمال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول البنك نشاطه ويحتاج إلى المزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الاساسي للمصرف

الاحتياطات: مبالغ مالية تستخدم لتعزيز المركز المالي للمصرف، حيث يُفرض الاحتياطي القانوني بنسبة معينة من صافي الأرباح، ويهدف إلى ضمان الامتثال للضوابط والمتطلبات القانونية. في حين يُحدد الاحتياطي الاختياري بتقدير إدارة المصرف، ويستخدم لتعزيز المركز المالي وتحسين القدرة على التحمل أمام المخاطر المحتملة. بجانب ذلك، تشمل الاحتياطيات الأخرى مجموعة متنوعة من الحسابات المالية التي قد تكون ذات صلة بمخاطر معينة أو تستخدم كاستعداد لمواجهة تحديات محتملة. تُظهر هذه الاحتياطيات التزام المصرف بالاستقرار المالي والامتثال للمتطلبات الشرعية والقانونية، مما يعزز الثقة في قدرته على تلبية التزاماته بشكل فعال.

الأرباح المحتجزة أو المرحلة: تقوم الإجراءات المحددة في النظام الأساسي للمصرف الإسلامي، بالتنسيق مع قرارات مجلس الإدارة وتصديق جمعيته العمومية، بتحديد مصير الأرباح التي تم تحقيقها في نهاية كل سنة مالية. يتم قرار استخدام هذه الأرباح غير الموزعة وتوجيهها إلى الأعوام اللاحقة بموافقة المصرف. يُتاح للمصرف خيار إضافة هذه الأرباح إلى الاحتياطي العام أو استخدامها لزيادة رأس مال المصرف الإسلامي. تُعد هذه الأرباح ذاتية التمويل، حيث تعتبر موردًا داخليًا يمكن استخدامه لتوسيع نشاط المصرف وتمويل مشاريع استثمارية جديدة. وهذا يمنح المصرف الإسلامي القدرة على تعزيز قوته التنافسية بين المصارف الأخرى في المشهد المصرفي المغربي.

المخصصات: تعتبر المخصصات مبالغ مالية يتم تخصيصها من حسابات الأرباح والخسائر، وذلك عبر تحميلها كتكاليف تشغيلية، بغض النظر عن نتائج نشاط المصرف. يتم هذا التحميل بهدف مواجهة التزام مؤكد الوقوع، مثل التكاليف المرتبطة بالاستهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول. يرتبط تكوين المخصصات بفكرة إظهار المركز المالي للمصرف بصورة عادلة ومقاربة للحقيقة. تُشكل فكرة تكوين المخصصات جزءًا أساسيًا من استراتيجية المصرف لضمان شفافية ومواجهة التحديات المالية المتوقعة. لا تقتصر هذه المخصصات على مواجهة التدهور المتوقع في نسبة توظيف واستثمارات المصرف، بل تُستخدم أيضًا للتصدي للمخاطر المحتملة وضمان الالتزام بالتزامات المصرف نيابةً عن عملائه، مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات وغيرها من الالتزامات.

ب. المصادر الخارجية (فيشوش، 2020، الصفحات 114-116)

- **الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب):** الودائع القابلة للسحب هي أموال يحق للعميل المودع سحبها في أي وقت، سواءً كان ذلك نقدًا، أو عن طريق استخدام الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لصالح عملاء آخرين. يتم إنشاء هذه الودائع لتكون جزءًا من الحساب الجاري في البنوك، حيث تنظم بها المعاملات بين العميل والمصرف. يتميز الحساب الجاري بأنه قابل للسحب عند الطلب، ولهذا السبب يُطلق عليه في بعض الأحيان اسم "حساب تحت الطلب".في سياق المصارف الإسلامية، يُعتبر التكييف الفقهي للحساب الجاري المعتمد حالياً على أنه عقد قرض بين العميل والمصرف. وهذا النهج قد اعتمدته العديد من الفقهاء الذين سعوا إلى تحقيق التوافق مع المبادئ الشرعية في التعامل مع الودائع المصرفية.
- **الودائع الاستثمارية:** تعتبر حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية وعاءً لأموال المستثمرين الذين يقومون بإيداعها في المصرف ليتاجروا بها وفقًا لعقد المضاربة، ولفترة زمنية محددة، دون أي ضمان من البنك لرأس المال أو أي عوائد. يُعتبر هذا النوع من الودائع وكأنه إفواء من أصحاب الأموال للمصرف، يُفوضونه بالاستثمار بها. تشكل هذه الحسابات الوسيلة التي يتدفق من خلالها رأس المال من المستثمرين لتمكين المصرف الإسلامي، الذي يشغل دور المضارب في هذا السياق، من القيام بالاستثمار. تُقسم هذه الودائع إلى قسمين رئيسيين: الودائع الاستثمارية العامة، والودائع الاستثمارية المقيدة. الأولى تشير إلى الودائع التي يمكن استثمارها بمرونة وحسب تقدير المصرف، بينما الثانية تشير إلى الودائع التي تخضع لقيود محددة أو شروط خاصة.
- **ودائع التوفير أو الادخار:** هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالمصارف التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقاً، وإنما يتحصلون على

جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو إبداع.

- **وحدات الثقة:** تعد هذه الخدمة المصرفية حديثة النشأة وتُعَدّ ميداناً استثمارياً ذا أهمية بالغة. من خلالها، يتم جمع التوفيرات من الجمهور كجزء من خدمات غير إبداعية، يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية. يقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الأرباح المحققة من هذا الاستثمار، ويتم تعيين جهة مسؤولة عن إدارة مثل هذا النشاط. وتُعد هذه الخدمة جزءًا من استراتيجيات المصارف الحديثة للتعامل مع الأموال بطرق مبتكرة، حيث يتم توجيه المدخرات نحو فرص استثمارية في أسواق رأس المال. يستفيد المصرف من الربح الذي يحققه هذا الاستثمار، ويتم تحديد نسبة مسبقة للمصرف من هذه الأرباح. يتم أيضاً تكليف جهة مختصة بإدارة هذا النشاط بمهنية وفقًا للمعايير والمبادئ المالية.
- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقًا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية، تقوم عدد من المصارف الإسلامية الحاصلة على فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تواجه نقصًا في السيولة النقدية. يتم هذا الإيداع عادةً على شكل ودائع استثمارية، حيث يتم تحويل هذه الأموال إلى استثمارات مختلفة مع الحصول على عائد غير ثابت. وهذا النهج يعزز مفهوم التكافل والتعاون في المجتمع المصرفي الإسلامي، حيث يساهم البنوك الفاعلة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف التي قد تواجه صعوبات في إدارة سيولتها. تكون هذه العملية عادة جزءًا من جهود تحقيق التوازن في السيولة بين المصارف الإسلامية، وتعكس التزامها بمبادئ التعاون والتضامن في إطار الاقتصاد الإسلامي.
- **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع واحدة من مصادر الأموال المتوسطة الأجل في المصارف الإسلامية. يتم إصدار هذه الشهادات بتصنيفات مختلفة لتلبية احتياجات المودعين المتنوعة، وتتراوح مدة الشهادة عادةً بين (1-3) سنوات. يتم استخدام أموال تلك الشهادات لتمويل مشروعات ذات مدى زمني متوسط.يتم توزيع العوائد المتحققة من هذه الشهادات بشكل شهري، وذلك إما تحت حساب التسوية النهائية شهريًا، أو يتم توزيع العائد في نهاية فترة الاستثمار. هذا يعكس التصميم المرن لتلك الشهادات لضمان توفير خيارات مالية متنوعة وفقًا لاحتياجات وتفضيلات المستثمرين.
- **حسابات المحافظ الاستثمارية:** تقدم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرصة أو الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم اصدار سندات مقارضة (حصص) في محافظ استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية المنوي الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في السندات، وتكون السندات موحدة القيمة، ويقوم المصرف بإدارة المحفظة واستثمارها وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية والتي تقضي بأن يحصل المصرف بصفته مضارباً على حصة من صافي ربح استثمارات المحفظة، والنسبة المتبقية يتم توزيعها على مالكي سندات المحفظة كل بنسبة عدد ما يملكه من تلك السندات، وتعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا يمكن الاكتتاب بها عند اصدارها أو شرائها في أي وقت من الأوقات، كما يمكن تسييلها إلى نقود بالبيع الفوري والاسترداد مع قبض الربح عند البيع.

5. صيغ التمويل في البنوك الاسلامية: (نعمة و نجم، 2012)

أ.المضاربة: الوصف يشير إلى نوع من الشراكة التجارية المعروفة باسم "المضاربة" أو "المشاركة في الأرباح والخسائر" في الأنظمة المالية الإسلامية. في هذا النوع من الاتفاقات، يُسمى أحد الأطراف "رب المال"، حيث يساهم برأس المال المالي، بينما يُسمى الآخر "رب العمل"، حيث يساهم بالجهد والعمل. يتم توزيع الأرباح بين الطرفين وفقًا للاتفاق المحدد، فيما يتحمل رب المال الخسائر بمفرده.هذا النوع من الشراكة يعكس مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر المتساوية بين الأطراف، ويتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا وتشجع على التعاون والعدالة في التجارة.

ب.المشاركة: الوصف يعكس نوعًا من أنواع العقود التجارية المعروفة باسم "الشراكة" أو "الشركة". في هذا النوع من العقود، يتفق طرفان أو أكثر على المشاركة في رأس المال لتنفيذ أعمال وأنشطة محددة، وتكون المعرفة بينهم واضحة. يتم توزيع الأرباح بين الشركاء بناءً على الاتفاق المحدد، وفيما يتعلق بالخسائر، يتحمل كل شريك خسارته بنسبة حصته في رأس المال.هذا النوع من الشراكات يعتبر شكلًا شائعًا للتعاون التجاري والاستثمار المشترك، ويساهم في تحقيق التوازن بين حقوق الشركاء والتزاماتهم. تعتبر هذه الهيكلة متسقة مع مفهوم المشاركة في الربح والخسارة في إطار الأصول المالية الإسلامية.

ج.المرابحة: نوع من انوع بيوع الامانة، التي هي احدى عقود البيوع ، اي بيع الشئ بثمنه الاصلي مضافاً اليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع.

د. بيوع لأجل: عقود تتضمن مبادلة مال بمال بقصد التمليك على ان يتم تسليم البضاعة عاجلاً والثمن اجلاً في المستقبل اوالعكس، اي ان يتم قبض الثمن عاجلاً وتسليم البضاعة اجلاً في المسقبل، وتضم البيع بالتقسيط وبيع السلم والبيع التأجيري.

هـ.المزارعة: عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط وهي شِركة في الزرع، حيث يتم دفع الارض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الارض ببعض ما يخرج منها اي بحصة معلومة وبأجل معلوم

و.المساقاة:عقد شركة بين مالك الشجر او الزرع والعامل عليه على ان يقوم الاخير اي العامل بخدمة الشجر اوالزرع مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغله.

ز.الاستصناع: الوصف يعكس نوعًا من أنواع عقود البيع المعروف باسم "بيع العين المصنوعة" في الأنظمة القانونية. في هذا النوع من العقود، يكون البائع هو الصانع الذي يلتزم بإنتاج العين المحددة في العقد بمواد من ملكه، مقابل ثمن معين.يتفق البائع على صنع المنتج بمواصفات محددة، وقد يتضمن ذلك أيضًا التزام البائع بتوفير المواد اللازمة للصنع. يتم دفع ثمن المنتج النهائي كمقابل لجهود الصانع والمواد المستخدمة. يعكس هذا النوع من العقود التزام البائع بتقديم عين مصنوعة بجودة ومواصفات معينة، ويمثل اتفاقًا يحمل البائع مسؤولية الصناعة والتوريد.

ح.المغارسة: هي عقد على تعمير الارض بالشجر بقدر معلوم وهي ان يدفع الرجل ارضه لمن يغرس فيها شجراً بعوضٍ معلومٍ لمدةٍ معلومةٍ على ان يكون الثمار بينهما.

III.الاطار العام للكتلة النقدية والتسرب النقدي

1. **مفهوم الكتلة النقدية:** يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر وتعددت تعارف، حيث يمكن تعريف الكتلة النقدية بصفة عامة على أنه:

تعريف1: تطلق الكتلة النقدية على جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والإدارات (ولد حمني، 2001، صفحة 10)؛

تعريف2: الكتلة النقدية في مجتمع معين تشير إلى إجمالي الكمية من النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة. يُقصد هنا بالنقود المتداولة جميع أشكال النقود التي يحتفظ بها الأفراد أو المؤسسات في المجتمع، وتتنوع هذه الأشكال وفقًا لتقدم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، وكذلك تطور وسائل الدفع والعائدات المصرفية. تتضمن النقود المتداولة العملات الورقية والمعدنية، وكذلك الأرصدة الإلكترونية والأموال الرقمية في العصر الحديث. يعكس حجم الكتلة النقدية الاقتصادية للمجتمع قوة ونشاط الاقتصاد، ويعد مؤشرًا مهمًا لفهم حركة التداول والتبادل الاقتصادي داخل تلك المجتمعات. (بوسمينة و مويسي، 2020، صفحة 659)؛

تعريف3: تعتبر الكتلة النقدية من مجموع وسائل الدفع المتاحة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة. تشمل هذه الوسائل النقدية الأموال التي يُصدرها النظام المصرفي، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات. يكون للسلطات النقدية، وغالبًا ما تكون البنوك المركزية، سلطة التحكم في هذه الوسائل.

تقوم السلطات النقدية بإدارة إصدار النقود والتحكم في سياق السيولة المالية. يتم ذلك عبر وسائل متعددة، مثل التحكم في معدلات الفائدة، وتنظيم السياسات النقدية، وفقًا للأهداف الاقتصادية والنقدية للبلد. يهدف ذلك إلى تحقيق استقرار اقتصادي ومالي وتحفيز النمو الاقتصادي. (إلمان، 2010).

نستخلص أن الكتلة النقدية هي كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة وتكون صادرة عن البنوك المركزية .

2. **مكونات الكتلة النقدية:**

أ.المتاحات النقدية: الوسائل النقدية، المعروفة أيضًا بـ "الأساس النقدي"، تشير إلى وسائل الدفع السائلة التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات، وتتميز بالسيولة التامة. تشمل هذه الوسائل ثلاثة أنواع رئيسية:

- **الأوراق النقدية المتداولة:** تصدر عادةً من قبل البنك المركزي وتشمل العملات الورقية.
- **النقود المعدنية المساعدة:** تتمثل في العملات المعدنية وتكون في حوزة الأفراد ومنشآت الأعمال.
- **الودائع تحت الطلب:** تُعرف أيضًا بالنقود الكتابية، وتشمل الودائع التي يمكن سحبها في أي وقت. توزع بين المؤسسات وتشمل:
  - ❖ الودائع تحت الطلب لدى المصارف.
  - ❖ ودائع لدى الخزينة (في مراكز الصكوك البريدية).
  - ❖ حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

هذه الأشكال تمثل جزءًا أساسيًا من الكتلة النقدية في اقتصاد معين وتلعب دورًا هامًا في تسهيل التبادلات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية.

ب. المتاحات شبه النقدية: تشير إلى مجموع الأصول التي تكون شبه نقدية، حيث يختفي فيها الجوهر النقدي وتُعرف بأشباه النقود. تعتبر هذه الوسائل غير سائلة ولا يمكن استخدامها مباشرة، وتشمل الودائع التالية:

- **الودائع لأجل:** يتم إيداع مبلغ مالي لفترة زمنية محددة، ويمكن لأصحاب هذه الودائع استخدامها بعد انتهاء الفترة المحددة، ويحصلون على فائدة معينة.
- **الودائع الادخارية باشعار:** تتطلب السحب من هذه الودائع إشعارًا مسبقًا للبنك بفترة زمنية محددة.
- **الودائع على الدفتر:** يتم تسجيل جميع العمليات على دفتر خاص، ورغم أن أصحاب هذه الودائع يحق لهم الحصول على فائدة، إلا أنهم لا يستطيعون تحريك الأموال باستخدام الشيكات.
- **الأصول المالية ذات الاستحقاق القريب:** تشمل السندات الخاصة مثل سند لأمر والسفتجة، وكذلك سندات الصندوق والسندات العمومية.

ج. المجمعات النقدية:

المجمع (B): يمثل هذا المقياس القاعدة النقدية أو النقد المركزي والتي تتضمن العملات الورقية والمعدنية المتداولة، والاحتياطات القانونية المودعة لدى المصرف المركزي وتتكون أساسا من الأوراق النقدية التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية (محمد طاهر، 2015، صفحة 32).

ويتصف هذا المجمع الأول بالسيولة الكاملة وتتحقق فيه كل الشروط اللازمة (من وظائف وخصائص جوهرية وعملية) لإكتمال الوجود الإقتصادي والعملي النقد (إلمان، 2010، **صفحة** 47)؛

- **المجمع النقدي M_1** : وسائل الدفع الكاملة تشمل السيولة الفورية، مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي وتتداول بين الأفراد غير الماليين، ونقود التجزئة التي تصدرها الخزينة العمومية وتستخدم في التداول وتكون مدمجة في النظام المالي بواسطة البنك المركزي. كما تتضمن الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية، وهي الودائع التي يمكن سحبها عند الطلب، وتتداول بواسطة الشيكات، سواء في مؤسسات الإقراض أو الخزينة أو أي مؤسسة أخرى مفوض لها ذلك وفقًا للقوانين المحلية. (صالح، 2005، صفحة 55)
- **المجمع النقدي M_2** : يطلق على المجموع النقدي الأوسع الكتلة النقدية، ويتضمن، بالإضافة إلى العرض النقدي الذي تم الإشارة إليه في السياق الأول، الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالعملات الأجنبية وتأمينات الاستيراد. تُعتبر جميع هذه العناصر أشباه نقد(Q) ، ويتميز هذا المجمع بسيولة أقل من المجمع النقدي الأول. يمكن تحويل هذه الودائع إلى وسائل دفع، ولكن ذلك لا يكون على الفور وقد تتكبد بعض التكاليف في حالة التحويل، مثل التنازل عن الفوائد أو تحمل تكاليف المعاملات. (محمد طاهر، 2015، صفحة 33)
- **المجمع النقدي M_3** : تُمثل الكتلة النقدية الواسعة السيولة الإجمالية التي تأخذ في اعتبارها الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل مراكز البريد وشركات التأمين وصناديق الادخار، وتشمل أيضًا السندات

الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية. يتم إضافة إلى ذلك عرض النقود بالمفهوم الواسع. (طهراوي و جوادي، 2016، صفحة 256)

- **المجمع النقدي M_4** : بالإضافة إلى مجمع السيولات M_3 تتضمن M_4 (ولد حمني، 2001، صفحة 14):
  - بطاقات الخزانة الصادرة عن المنشأة
  - أذنات الخزانة العامة القابلة للتفاوض.
  - الأذنات متوسطة الأجل القابلة والصادرة عن الوكلاء غير الماليين
- **المجمع النقدي M_5** : يتكون من M_4 والنقود المتولدة نتيجة تحركات رؤوس الأموال العالمية سواء لغاية الإستثمار المباشر أو التوظيف في الأسواق المالية، إضافة إلى الطلب المتولد على النقود لغاية السياحة والدراسة والمؤتمرات واللجوء الناجم عن حالات الإضطربات السياسية والأمنية (محمد طاهر، 2015)

يعرف التسرب لغويا بأنو الخسارة غير المرغوب فيها، أما التسرب المالي في عموم الإدارة والاقتصاد فيعرف بأنو عدم استخدام المداخيل، والتي تتضمن تسرب المدخرات وايرادات الضرائب والمستوردات الأخرى (محمد ، 2010)

3. مفهوم التسرب النقدي:

تعريفه: التسرب النقدي يشير إلى المبلغ الذي يحتفظ به الأفراد من النقود خارج النظام المصرفي. عندما يقوم الأفراد بالحصول على قروض من البنوك، قد يختارون الاحتفاظ بالمبلغ النقدي كاملاً ولا يقومون بإيداعه في البنوك. في هذه الحالة، يحدث التسرب النقدي حيث يتم الاحتفاظ بالنقود خارج نطاق الجهاز المصرفي، وهو يشير إلى الأموال التي تتداول خارج النظام المالي الرسمي. (بتال و عايش، 2020).

4. أسباب التسرب النقدي: يمكن حصر أهم أسباب التسرب النقدي في ما يلي (بنابي، 2019):

- **نقص الوعي المصرفي:** يشير إلى عدم انتشار الثقافة المصرفية والتقاليد البنكية بين الأفراد والدين، مما يؤدي إلى تفضيل استخدام النقود الورقية عند تسوية المعاملات بدلاً من استخدام الشيكات والبطاقات البنكية.
- **نقص الثقة في الجهاز المصرفي:** يعود إلى عدم الثقة في جودة الخدمات المقدمة من البنوك، سواء من حيث الجودة أو الوقت أو المدة. يمكن أن يكون هذا العامل سببًا في تراجع معدلات الودائع لدى البنوك.
- **الفرق الشاسع في أسعار الصرف:** يشير إلى الفارق الكبير بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، مما يعزز نشاط السوق الموازي ويزيد من تسرب النقود خارج القنوات الرسمية.
- **عدم استقرار التشريعات الخاصة بالنظام المصرفي:** يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في التشريعات المصرفية إلى تشويش في السوق وقلق بين الحائزين على النقود، مما يؤثر سلبًا على معدلات الودائع.
- **عدم استخدام وسائل الدفع الحديثة:** يعكس نقص استخدام وسائل الدفع الحديثة، مثل الشيكات والبطاقات البنكية، في النظام المصرفي، مستوى منخفضًا من التحول نحو الحلول المالية الرقمية، مما يؤثر على نشاط الودائع في البنوك.

5. آثار التسرب النقدي: تتمثل أهم في (بنابي، 2019، الصفحات 4-5):

- **اضطرار البنوك لاستخدام احتياطياتها:** عندما تضطر البنوك لاستخدام جزء من احتياطياتها لتلبية طلبات الودائع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل التوسع النقدي لديها، حيث تحتاج البنوك إلى الاحتفاظ بجزء من الودائع كاحتياطي.
- **تأثير النقود المسحوبة:** عندما تسحب النقود من البنوك، يمكن أن لا تعود هذه النقود في شكل ودائع، مما يؤثر على قدرة البنوك على إنشاء النقود من خلال عملية الإقراض.
- **زيادة التسرب النقدي:** يؤدي زيادة التسرب النقدي إلى زيادة الطلب على الأوراق النقدية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم النقود المتداولة في الاقتصاد الرسمي.
- **نمو الاقتصاد غير الرسمي:** يمكن أن يؤدي نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتمد على النقود المتسربة إلى انخفاض التحصيل الضريبي وتقليل فعالية السياسة النقدية.
- **إضعاف العلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية:** إذا زادت التسربات النقدية بشكل كبير، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان العلاقة بين عرض النقد والقاعدة النقدية، مما يعوق فعالية السياسة النقدية.

IV.البنوك الاسلامية الجزائرية ودورها في جذب الاموال خارج المنظومة المصرفية:

1. النظام المصرفي الاسلامي في الجزائر:

أ.**بنك البركة الجزائري** (طباخ، 2018): بنك البركة الجزائري يُعتبر البنك الأول في الجزائر الذي يعتمد نظام البنوك الإسلامية. يأخذ البنك مفهوم الصيرفة والتمويل الإسلامي في تقديم خدماته المصرفية. يتبع البنك مبادئ الشريعة الإسلامية في عملياته، مع التركيز على توفير حلول تمويلية متوافقة مع القوانين الإسلامية.

رأس المال الاجتماعي للبنك يبلغ 10 مليار دينار جزائري، ويشارك فيه القطاع الخاص والقطاع العام. يُقدم البنك خدماته في جميع أنحاء الجزائر من خلال شبكة من الفروع، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية بما في ذلك الودائع، والتمويل الإسلامي، والخدمات الاستثمارية.

يمتلك البنك مجلس إدارة يتكون من عدة أعضاء، بما في ذلك رئيس ونائب رئيس. يُدير البنك عملياته بمراقبة من هيئتين، الأولى للرقابة والتدقيق، والثانية للرقابة الشرعية، لضمان توافق عملياته مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تم تحقيق البنك نتيجة إيجابية في سنة 2016، ورغم انخفاضها بقيمة صغيرة مقارنة بالعام السابق، فإن إجمالي الأصول والحقوق الملكية للبنك استمر في الزيادة. يبدو أن البنك يسعى إلى تقديم حلاً مصرفيًا متوافقًا مع الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات العملاء في السوق الجزائرية.

ب. **مصرف السلام الجزائر** (طباخ، 2018، الصفحات 64-65): مصرف السلام في الجزائر يعد ثاني بنك إسلامي في البلاد، وتأسس في يونيو 2006. يتميز المصرف بأنه يعمل وفقًا للقوانين الجزائرية ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياته. يتبع المصرف نموذج الصيرفة والتمويل الإسلامي، حيث يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

رأس المال الاجتماعي للمصرف بلغ 7.2 مليار دينار جزائري عند التأسيس، وتم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري في عام 2009. يُعتبر المصرف بنكًا شموليًا يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية وتلبية احتياجات العملاء في مجالات الاستهلاك والاستغلال.

يتألف مجلس الإدارة من عدة أعضاء برئاسة رئيس مجلس الإدارة، ويحتوي المصرف على مدير عام ونائب له، وتشمل هيئة الرقابة عدة إدارات مثل الرقابة المالية والخزينة والعمليات المالية.

يُقدم مصرف السلام خدماته في جميع أنحاء الجزائر من خلال شبكة من الفروع، ويسعى لتقديم حلول تمويلية متنوعة مع احترام مبادئ الشريعة الإسلامية. بحسب تقرير لعام 2016، كانت أصول المصرف تبلغ 53.1 مليار دينار جزائري، وحقوق الملكية 15.4 مليار دينار جزائري، وتمكن من تعبئة ودائع بقيمة تجاوزت 34 مليار دينار جزائري.

ج. شبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر (خطوي و بن موسى، 2021): يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016) وترست بنك الجزائر TRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام 20-02 في 23/03/2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 04/08/2020 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59) القرض الشعبي الجزائري CPA (31) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16).

2. دراسة حالة النافذة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري:

أ. البنك الوطني الجزائري BNA (الجزائري، 2023) : البنك الوطني الجزائري، الذي أُنشئ في 13 يونيو 1966، هو أول بنك تجاري وطني في الجزائر. قد قام البنك بممارسة جميع النشاطات المرخص بها للبنوك التجارية التي تمتلك شبكة، بالإضافة إلى التخصص في تمويل القطاع الزراعي.

تمت مراجعة البنك ومنحه الاعتماد في 5 سبتمبر 1995، مما جعله أول بنك في الجزائر يحصل على الاعتماد بعد مراجعة مجلس النقد والقرض. في يونيو 2018، تم رفع رأس المال للبنك الوطني الجزائري من 600.41 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

البنك الوطني الجزائري يعد جزءًا من النظام المصرفي الوطني في البلاد ويقوم بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والتمويلية. يشير البيان إلى أن البنك يمتلك رأسمالًا ضخمًا بقيمة 150000 مليار دينار جزائري.

- 21 مديرية جهوية
- 235 وكالة
- 5,851 موظف

- 100 شباك آلي
- 180موزع آلي
- 543,772 بطاقة بنكية
- 2,639,319حساب للزبائن
- 88,805 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
- 8,000 جهاز دفع إلكتروني
- 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني
- 9 وكالات مخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية
- 32 وكالة رقمية
- 68 شباك إسلامي
- 137,228عدد المنخرطين في خدمة الدفع بدون تلامس
- المنتج البنكي الصافي : 651 84 مليون دج
- الناتج الإجمالي للاستغلال : 180 60 مليون دج
- ناتج الإستغلال : 986 56 مليون دج
- الناتج الصافي : 206 59 مليون دج
- الميزانية الإجمالية : 639 641 5 مليون دج
- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة) : 679 866 1 مليون دج
- وظائف الزبائن : 714 604 1 مليون دج
- جاري القروض العقارية : 398 132 دج
- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة : 182 179 مليون دج

حسب إحصائيات نهاية سنة 2023

في يوم 15 مارس 2020 صدور نظام 20-02 الذي رخص للبنوك العمومية الجزائرية بفتح شابيبك إسلامية وفي يوم 2020/08/04 إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى بنوك العمومية الجزائرية وذلك من خلال فتح أول شباك على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA من خلال تسويق منتجات مطابقة للشريعة تحت إشراف الوزير الأول عبد العزيز جراد ووزير المالية أيمن بن عبد الرحمان.

ب.المنتجات الأفراد والمؤسسات والمهنيين: وهيا كالآتي (الجزائري، 2023):

- الأفراد:

الشكل 01: صيغ تمويل الإسلامية للأفراد لبنك BNA

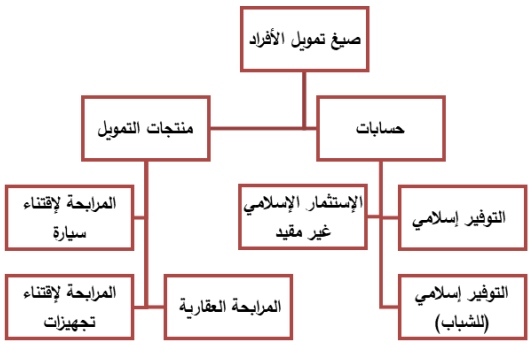

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات موقع بنك BNA

-الحسابات:

- **حساب التوفير الإسلامي:** هو نوع من حسابات التوفير يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتيح هذا النوع من الحسابات للأفراد الاستفادة من خدمات التوفير بطريقة متوافقة مع القيم الإسلامية. يمكن أن يكون هناك اثنان من أنماط حساب التوفير الإسلامي:

- **بأرباح** :يعتمد على مبدأ المضاربة، حيث يتم توزيع الأرباح نهاية كل سنة مالية وفقًا لاتفاق محدد يحدد مفتاح توزيع الأرباح.
- **بدون أرباح** :يتيح للأفراد الاستفادة من خدمات التوفير بدون توفير لهم أية أرباح.ويمكن سحب الأموال في أي وقت دون الحاجة إلى الانتظار لنهاية السنة المالية.

من مزايا حساب التوفير الإسلامي:

- **الوفرة** :يمكن الوصول إلى الأموال في أي وقت.
- **الأريحية** :يتم تقديم بطاقة التوفير لتسهيل عمليات الدفع والسحب.
- **الأرباح** :في حساب بأرباح، يمكن أن يكون للحساب مفتاح توزيع جذاب لتحقيق عائد إضافي.
- **المطابقة** :يتم استثمار الأموال بطرق مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذه الحسابات تهدف إلى توفير بدائل مالية متوافقة مع القيم الإسلامية للأفراد الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات التوفير وفقًا للشريعة الإسلامية.

- **حساب التوفير الإسلامي "للشباب"**: هو نوع من حسابات التوفير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومخصصة خصيصًا للشباب. يقدم هذا الحساب مزايا وخدمات تتناسب مع احتياجات الشباب وفقًا للشريعة الإسلامية. إليك بعض مزايا حساب التوفير الإسلامي "للشباب:"

- **الأريحية** :يتيح لحاملي الحساب الحصول على بطاقة الادخار، مما يسهل عليهم عمليات الدفع والسحب.
- **المطابقة** :يتم استثمار أموال الحساب في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يضمن توافق الاستثمارات مع القيم الإسلامية.

- **الوفرة** :يتيح حساب التوفير الوصول إلى الأموال في أي وقت، مما يجعلها متاحة للحوادث الطارئة أو الاستخدام اليومي.
- **الأرباح** :في حال كان الحساب بأرباح، يتم توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية وفقًا لمفتاح توزيع محدد.

يستفيد الأفراد الحاملين للجنسية الجزائرية وخاصة الشباب من هذا الحساب، حيث يوفر لهم فرصة لادخار أموالهم واستثمارها بطريقة متوافقة مع الشريعة. يُشجع على هذا النوع من الحسابات لضمان التماشي مع القيم والمبادئ الإسلامية في التعامل المالي.

-**الإستثمار الإسلامي غير مقيد CIINR:** حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR هو حساب يتيح للأفراد والشركات استثمار أموالهم بطريقة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. إليك كيفية عمل هذا الحساب:

- **تحويل الأموال** :يقوم العملاء بتحويل أموالهم إلى حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد.CIINR
- **اختيار مدة الايداع** :يتيح للعملاء اختيار مدة الايداع المناسبة لهم، وتتراوح هذه المدة بين 6 و60 شهرًا، مع إمكانية التجديد.
- **تحديد مفتاح التوزيع** :في نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والعملاء المودعين وفقًا لمفتاح توزيع محدد ومتفق عليه مسبقًا.

مزايا حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR تشمل:

- **الأرباح** :يوفر مفتاح توزيع ربحي تنافسيًا للعملاء.
- **الأمان** :تعتبر الأموال المودعة آمنة ومضمونة.
- **المطابقة** :يتم استثمار الأموال في مشاريع تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يستفيد من حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR الأفراد المقيمين على التراب الوطني والأشخاص الذين يمارسون مهنًا حرة، بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يوفر هذا الحساب فرصة للاستثمار بطريقة متوافقة مع القيم الإسلامية.

- منتجات التمويل:

- **المرابحة لإقتناء سيارة:** يعد منتج تمويل السيارات بمبادئ الشريعة الإسلامية خيارًا ملائمًا للأفراد الذين يرغبون في اقتناء سيارة وفقًا للأحكام الإسلامية. إليك كيفية الاستفادة من هذا المنتج:

- **اختيار السيارة** :حدد السيارة التي ترغب في شرائها.
- **شراء البنك** :يقوم البنك بشراء السيارة من وكيل البيع.
- **إعادة البيع للعميل** :يقوم البنك بإعادة بيع السيارة للعميل بسعر يتضمن هامش ربح متفق عليه مسبقًا.
- **التمويل** :يتم توفير تمويل يصل إلى 85٪ من سعر السيارة، ويمكن تقسيط السعر على فترة تتراوح بين 1 و 5 سنوات مع أقساط شهرية ثابتة.

مزايا المنتج تشمل:

- **سقف التمويل** :إمكانية الحصول على تمويل يصل إلى 85٪ من قيمة السيارة.

- **السعر** :الاستفادة من هامش ربح تنافسي.
- **السرعة** :معالجة الملفات في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز 5 أيام.

يمكن للأفراد المقيمين في الجزائر والذين تقل أعمارهم عن 70 عامًا ولديهم دخل ثابت ومنتظم يزيد عن أو يساوي 40 ألف دينار جزائري الاستفادة من هذا المنتج.

-**المرابحة العقارية** : منتج تمويل العقارات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية يوفر فرصة لامتلاك منزل بطريقة متوافقة مع الأحكام الإسلامية. إليك كيفية الاستفادة من هذا المنتج:

- **اختيار العقار** :حدد العقار الذي ترغب في امتلاكه.
- **شراء البنك** :يقوم البنك بشراء العقار من المرقي أو من الأفراد.
- **إعادة البيع للعميل** :يقوم البنك بإعادة بيع العقار للعميل بسعر يتضمن هامش ربح متفق عليه مسبقًا.
- **التمويل** :يتيح المنتج الحصول على تمويل يصل إلى 90٪ من قيمة العقار، ويمكن تقسيط السعر على فترة تصل إلى 40 سنة مع أقساط شهرية ثابتة.

مزايا المنتج تشمل:

- **السرعة** :معالجة طلبات التمويل في فترة لا تتجاوز 8 أيام.
- **السعر** :الاستفادة من هامش ربح تنافسي.
- **سقف التمويل** :إمكانية الحصول على تمويل يصل إلى 90٪ من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة.

يمكن للأفراد الذين يحملون الجنسية الجزائرية ويكونون دون سن 70 عامًا ولديهم دخل ثابت ومنتظم يزيد عن 40 ألف دينار جزائري الاستفادة من هذا المنتج.

-**المرابحة لإقتناء تجهيزات:** منتج التمويل للمعدات والأجهزة المنزلية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية يوفر لكم فرصة للحصول على المعدات أو الأجهزة المنزلية وفقًا للأحكام الإسلامية. إليك كيفية الاستفادة من هذا المنتج:

- **اختيار المعدات** :حددوا المعدات أو الأجهزة المنزلية التي ترغبون في شرائها.
- **شراء البنك** :يقوم البنك بشراء السلعة من المموّن المحلي.
- **إعادة البيع للعميل** :يقوم البنك بإعادة بيع المعدات للعميل بسعر يتضمن هامش ربح متفق عليه مسبقًا.
- **التمويل** :يتيح المنتج الحصول على تمويل يصل إلى 90٪ من سعر المعدات لمدة تتراوح بين 12 و36 شهرًا مع أقساط شهرية ثابتة.

مزايا المنتج تشمل:

- **سقف التمويل** :الاستفادة من تمويل يصل إلى 90٪ من سعر المعدات.
- **السعر** :الاستفادة من هامش ربح تنافسي.
- **السرعة** :معالجة ملفات التمويل في فترة لا تتجاوز 5 أيام.

يستفيد من هذا المنتج الأفراد الذين يحملون الجنسية الجزائرية ويكونون دون سن 70 عامًا ولديهم دخل ثابت ومنتظم يزيد عن 40 ألف دينار جزائري.

المؤسسات:

الشكل 02 :صيغ تمويل الإسلامية للمؤسسات لبنك BNA

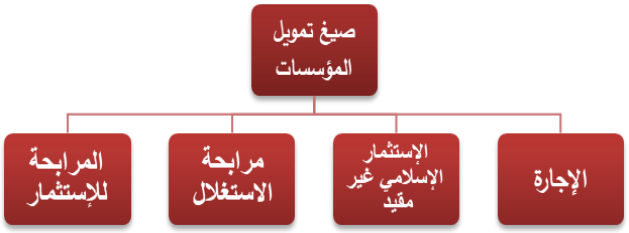

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات موقع بنك BNA

ب-1-الإستثمار الإسلامي غير مقيد CIINR: حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR هو منتج يتيح للأفراد والمؤسسات الاستثمار وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. إليك كيفية عمله وبعض المزايا التي يقدمها:

- **تحويل الأموال إلىCIINR** : يقوم العميل بتحويل أمواله إلى حساب CIINR للاستثمار.
- **اختيار مدة الايداع:** يمكن للعميل اختيار مدة الايداع التي تتراوح بين 6 و 60 شهرًا، وهي قابلة للتجديد.
- **تحديد الأرباح:** يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والعملاء المودعين بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع متفق عليه مسبقًا.
- **استرداد الأرباح والتجديد:** في نهاية فترة الاستثمار، يسترد العميل أرباحه ويمكنه تجديد الاستثمار إذا كان يرغب.

مزايا حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد:CIINR

- **الأرباح المتنافسة** :يتم تحديد توزيع الأرباح بشكل تنافسي وفقًا لمفتاح متفق عليه.
- **الأمان** :أموال العملاء محمية وآمنة.
- **المطابقة** :يتم استثمار الأموال وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يستفيد من حساب CIINR المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يوفر فرصًا للاستثمار وتحقيق الأرباح بطريقة متوافقة مع القوانين الإسلامية.

-**الإجارة : ت**مويل الإجارة (إجارة منتهية بتمليك) هو منتج يتيح للأفراد والمؤسسات الحصول على تمويل لاقتناء معدّات وتجهيزات منقولة ودائمة غير قابلة للإتلاف وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. إليك كيفية استفادة من هذا المنتج:

- **اختيار التجهيزات:** يمكن للعميل اختيار التجهيزات والمعدات التي يرغب في استئجارها بتمويل الإجارة.
- **تقديم الطلب:** يقدم العميل إلى وكالة البنك لتحديد شروط التمويل وكيفيات الايجار.
- **شراء وتأجير التجهيزات:** يقوم البنك بشراء التجهيزات من الممونين والوكلاء المحليين، ثم يؤجرها للزبون. يتم توزيع الإيجارات على فترة التمويل.
- **خيار الشراء:** بعد دفع الأقساط والمبالغ المستحقة، يمكن للعميل رفع خيار الشراء، حيث يصبح المعدات ملكًا له.

مزايا تمويل الإجارة:

- **حدود التمويل العالية** :يمكن أن يصل التمويل إلى 90٪ من قيمة الشيء المراد تمويله.
- **مدة التمويل المرنة** :يمكن أن تكون مدة التمويل تصل إلى 5 سنوات.
- **أقساط ثابتة** :الإيجارات ثابتة وموزعة على مدى فترة التمويل.
- **تخفيض الوعاء الضريبي** :توفير فرص لتقليل الضرائب.
- **سرعة المعالجة** :يتم معالجة الملفات خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 30 يومًا.

يستفيد من هذا المنتج الأشخاص الذين يمتلكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويوفر لهم فرصة لاقتناء المعدات والتجهيزات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

-**مرابحة الاستغلال** : مرابحة الاستغلال تمويل قصير الأجل مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسمح للعميل اقتناء المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة اللازمة لنشاطه.

يقوم البنك بشراء البضائع البي اختارها الزبون وبيعها له بهامش ربح متفق عليه مسبقا من الطرفين.

كيفية الاستفادة:

مرابحة الاستغلال مخصصة:

- للشركات والتجار اللذين لديهم خطة فعالة او دفتر طلبات ثابت للتمويل؛
- للمؤسسات تجارية او إنتاجية لتمويل دورة الإنتاج/الاستغلال.

كيفة التمويل:

- اختر المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة اللازمة لنشاطك؛
- تقدم للحصول على التمويل عبر الأنترنت هنا الربط او التقدم الى أقرب وكالة ؛
- تقوم بأعداد ملفك الذي يتضمن الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع؛
- بعد دراسة ملفك و قبول التمويل يقوم البنك باقتناء المنتوج المختار من طرف المورد؛
- تتم بعدها عملية البيع بين البنك و الزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا.

المزايا:

التمويل الأقصى: يمكن ان يصل 80% من سعر البضاعة؛ **التسعيرة:** جذابة وتنافسية،

السداد: يمكن للزبون اجراء دفع مسبق جزئي او كلي،

المرافقة: البنك يضع تحت تصرفك مستشارين لمساعدتك لاختيار القرار الصحيح بشفافية مطلقة .

-**المرابحة للإستثمار:** تمويل "المرابحة استثمار للمؤسسات" هو شكل من اشكال التمويل طويل ومتوسط الاجل وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية يقوم البنك من خلاله بالبيع لعميله أصلا محددا من (عقار، مركبات ومعدات) للاحتياجات الاستثمارية لنشاطه.

تكون تكلفة الاستحواذ وهامش الربح وشروط الدفع معروفة ومتفق عليها بين الاثنين مقدما.

عناصر التمويل:

- اقتناء معدات مخصصة لممارسة النشاط؛
- اقتناء المركبات المخصصة لممارسة النشاط؛ اقتناء عقار خاص بالنشاط.

المرابحة استثمار موجهة للمؤسسات والتجار والشخاص العاديين اللذين يمتلكون كيان تجاري.

كيفة العمل:

- اختيار التمويل (عقار، مركبات ومعدات) الذي تريدون الحصول عليه ؛
- القيام بطلب تمويل الكتروني او زيارة اقرب وكالة ؛
- بمجرد تقديم الملف يجب دراسته وفقا للقواعد ومعايير التمويل المقدمة ؛
- بمجرد منح التمويل، يشتري البنك المعدات التي اختارها الزبون من المورد ؛
- يقوم البنك بإعادة بيعها لكم مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا ؛
- يتم التمويل بأقساط:
  - لكل ربع سنوي ثابت ؛
  - على مدى خمس (5) سنوات للتمويل متوسط الاجل وسبع (7) سنوات للتمويل طويل الاجل.

شروط التمويل:

- مدة التمويل يمكن ان تصل الى سبع سنوات (7 سنوات)؛
- التسديد يكون بشكل ثابت كل ثلاثة (3) أشهر؛ يمكن منح مدة تأجيل مدروسة.

المزايا:

- منتج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة؛ فترة معالجة الملفات محددة؛
- سقف التمويل يصل الى 70% من سعر السلعة؛ أسعار تنافسية؛

-المهنيين:

-الإستثمار الإسلامي غير مقيد CIINR: حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة، حيث يتم تقاسم الخسائر والأرباح بين البنك والزبائن المودعين. يقدم هذا الحساب فرصة للاستثمار في مشاريع تمويلية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. إليك كيفية عمل الحساب وبعض مزاياه:

- **تحويل الأموال إلىCIINR** :يقوم العميل بتحويل أمواله إلى حساب.CIINR
- **اختيار مدة الايداع:** العميل يمكنه اختيار مدة الايداع التي تتراوح بين 6 و60 شهرًا، مع إمكانية التجديد.
- **تحديد فترة الاستثمار والأرباح:** يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والعميل بعد نهاية كل سنة مالية، وفقًا لمفتاح توزيع تم الاتفاق عليه مسبقًا.
- **استرداد الأرباح وتجديدها:** في نهاية فترة الاستثمار، يمكن للعميل استرداد أرباحه وتجديدها لفترة جديدة إذا رغب في ذلك.

مزايا حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد:CIINR

- **أرباح متنافسة** :توفير أرباح تتنافس مع منتجات الاستثمار الأخرى.

- **أمان الأموال** :ضمان أمان الأموال المستثمرة.
- **المطابقة للشريعة** :استثمار الأموال في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

يمكن للأفراد المقيمين على التراب الوطني والذين يمارسون مهنًا حرة الاستفادة من هذا الحساب والاستثمار وفقًا للمبادئ الإسلامية.

الشكل 03: صيغ تمويل الإسلامية للمهنيين لبنك BNA

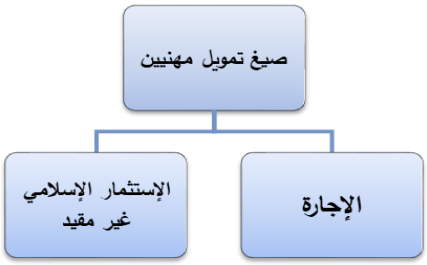

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع بنك BNA

-**الإجارة** : تمويل الإجارة (إجارة منتهية بتمليك) هو منتج يتيح للعملاء الاستفادة من التمويل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية لاقتناء معدات وتجهيزات منقولة. إليك كيفية الاستفادة من هذا المنتج:

- **اختيار التجهيزات:** يمكن للعميل اختيار التجهيزات التي يرغب في استئجارها بتمويل الإجارة.
- **تقديم الطلب:** العميل يقدم إلى وكالة البنك لتحديد شروط وكيفيات التمويل.
- **شراء التجهيزات:** يقوم البنك بشراء التجهيزات من الممونين والوكلاء المحليين.
- **الإيجار:** يتم تأجير التجهيزات للعميل، حيث يتم دفع الإيجار بما يتناسب مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه.
- **رفع خيار الشراء:** بعد دفع الأقساط والمبالغ المستحقة، يمكن للعميل رفع خيار الشراء، مما يجعله مالكًا للتجهيزات.

مزايا تمويل الإجارة (إجارة منتهية بتمليك):

- **مزايا ضريبية** :الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة عند الشراء.
- **التأمين** :تكاليف التأمين تتحملها البنك.
- **تخفيض الوعاء الضريبي** :إدراج قيمة الإيجارات ضمن تكاليف التشغيل.
- **تسعيرة جذابة** :تقديم تسعيرة تنافسية وجذابة.
- **سرعة المعالجة** :معالجة الملفات خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا.

يمكن للأشخاص الحاملين للجنسية الجزائرية الاستفادة من هذا المنتج وتملك التجهيزات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

V الخلاصة:

وفي الاخير ومن خلال دراستنا توصلنا الى أن:

- تعتمد المصارف الإسلامية على مبادئ مالية إسلامية تحظر الربا (الفوائد) وتعزز المشاركة في ربح وخسارة العمليات المالية.
- تلعب المصارف الإسلامية دورًا في تمويل المشروعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية.
- المصارف الإسلامية في الجزائر تسطيع جذب الاستثمارات من داخل وخارج القطاع المصرفي وذلك من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة تتناسب مع متطلبات المستثمرين.
- المصارف الإسلامية في الجزائر تسعى إلى التعاون مع مؤسسات مالية دولية ومصارف إسلامية في دول أخرى لتعزيز التدفقات المالية وتبادل الخبرات
- نوافذ التمويل الإسلامي تساهم وتساعد في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- فتح النوافذ الإسلامية يعتبر فرصة للبنوك التقليدية للإستفادة من ودائع و تحقيق أرباح اضافية للمصرف عموما؛

التوصيات:

- تحسين المنتجات المالية الإسلامية لتناسب احتياجات المستثمرين والعملاء، مما يجعلها جاذبة للاستثمارات.
- دعم الابتكار في إطلاق منتجات وحلول مالية إسلامية جديدة ومبتكرة تساهم في استقطاب المزيد من الأموال.
- التركيز على التسويق للقيم الإسلامية والأخلاقيات في جميع جوانب الأعمال المصرفية لجذب المستثمرين الذين يتبنون هذه القيم.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشروعات التي تحظى بدعم من الحكومة أو تتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية.
- الرسكلة للموارد البشرية في العمل المصرفي الاسلامي؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية والاسلامية وتبنيها في الجزائر؛

VI المراجع

1. أحمد حسين بتال، و ابتهال ناظم عايش. (31 12، 2020). العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق دراسة تحليلية للفترة 2004-2018. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، صفحة 552.
2. بن حليمة هوارية، و علي بطاهر. (01 04، 2012). البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الاسلامية التجربة الماليزية. *دراسات اقتصادية*، صفحة 28.
3. البنك الوطني الجزائري. (18 12، 2023). *الصيرفة الاسلامية*. تم الاسترداد من البنك الوطني الجزائري بالأرقام (bna.dz)
4. بننة ولد حمني. (2001). دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية دراسة حالة موريتانيا 1984-1998. 10. الجزائر، الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر رسالة ماجستير.
5. بوسمينة، أ & .،مويسي، و .(30 06 ,2020) .تحليل تطور الكتلة النقديةفي الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة2000-2017 .*مجلة العلوم الإنسانية*.659 .p , .
6. بولحية الطيب. (2014). تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *جامعة الجزائر3*، 8. الجزائر، الجزائر: كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، اطروحة دكتوراه.

7. حمزة فيشوش. (06 04، 2020). مصادر واستخدمات الاموال في المصارف الاسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، الصفحات 111-114.

8. سوسن جميل محمد . (2010). التسرب المالي لدى خزينة السمطة الفمسطينية وعلاقتو بالمستوردات غير المباشرة. *جامعة النجاح الوطنية*، 99. نابلس، فلسطين، فلسطين: رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية كلية الدراسات العليا.

9. شعاشعيةلخضر. (01 06، 2007). الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية. *مجلة الباحث*، صفحة 168.

10. عبد الله محمد طاهر. (2015). التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية (أطروحة دكتوراه)، قسم الإقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2014-2015 ،ص35. 35. دمشق، دمشق، سوريا: كلية الاقتصاد، جامعة دمشق أطروحة دكتوراه.

11. عبد المطلب عبدالحميد. (2014). *اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية* (المجلد ط1). الاسكندرية: الدار الجامعية.

12. فتيحة بنابي. (04 02، 2019). *عنوان المداخلة: إشكالية التسرب وعلاقتها برد النظام المصرى 2010-2016*. تم الاسترداد من DSpace UMBM- Dépôt institutionnel de l'Université Mohamed BOUDIAf de M'Sila: http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10971

13. فريد طهراوي ، و علي جوادي. (31 12، 2016). تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية وإستقرار التضخم الجزائري. *مجلة الإحصاء والإقتصاد التطبيقي*، صفحة 256.

14. محمد الشريف إلمان. (2010). ، *محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلي ج3*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

15. محمود عبد الكريم أحمد ارشيد. (2007). *الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية* (المجلد ط2). الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

16. مفتاح صالح. (2005). *النقود والسياسة النقدية(المفهوم، الأهداف، الأدوات)*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

17. منير خطوي ، و اعمر بن موسى. (27 09، 2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة إضافات إقتصادية*، صفحة 89.

18. نغم حسين نعمة، و رغد محمد نجم. (2012). المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، الصفحات 143-144.

19. الهام طباخ. (28 12، 2018). أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر "دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام – الجزائر" خلال الفترة الزمنية: 2010-2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*، صفحة 64.